شهرية الشرق الأوسط

(٤)

نحو توافق فلسطيني
لتحريم الاقتتال الداخلي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعــة الأولــى

عمـان - ٢٠٠٧

كافة الحقوق محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من:

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ - عمان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http:// www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

نحو توافق فلسطيني
لتحريم الاقتتال الداخلي

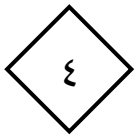

شهرية الشرق الأوسط

رقم الإيداع لـــدى دائـــرة المـــكـــتـــبة الـــوطـــنـــية: ٢٠٠٧/١٠/٣٣٢١

المحتويات

الموضوع	صفحة
تقديم	٧
المقدمة	٩
الاتجاهات الرئيسة للحلقة	١٥
المحور الأول: مفهوم التنافس السياسي في الساحة الفلسطينية بين مرحلتي الثورة والكيان السياسي	١٧
المحور الثاني: تجربة الصراعات الفلسطينية الداخلية... الأسباب والدوافع والمبررات وكيفية الاحتواء	٢١
المحور الثالث: انعكاسات هذه الصراعات على البنية السياسية الداخلية وعلى مسار القضية الفلسطينية	٣٧
المحور الرابع: إمكانيات تصاعد الصدامات إلى حرب أهلية، وكيفية الحد من ذلك	٥٧
المحور الخامس: نحو توافق فلسطيني لمنع الاقتتال والصراع الداخلي والحد من تفاقمه	٦٣
الخلاصة والتوصيات	٦٩
قائمة المشاركين	٧٢
ملخص باللغة الإنجليزية	

التقديم

في ضوء الأحداث الدامية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة بين حركتي فتح وحماس، وخطورة الأحداث المتصاعدة بين الإخوة في قطاع غزة والضفة الغربية، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان يوم السبت ٧/ ١٠/ ٢٠٠٦م حلقة نقاشية علمية حول هذه الأحداث في محاولةٍ للخروج بحلولٍ وصيغ لوقف هذه الأحداث، وصولاً إلى توافقٍ وطني فلسطيني يواجه التحديات المختلفة داخلياً وخارجياً.

ابتدأت الحلقة من فكرة أن التوافق الفلسطيني على تداول السلطة- خاصة بعد اتفاق مكة- والوقوف صفا في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والاتفاق على أنه السبيل الأقوى والطريق الأنجح في التوصل إلى تحقيق المكاسب والمصالح، وأن المحافظة على المكتسبات التي حققها الفلسطينيون- كل الفلسطينيين- بعد الانتخابات التشريعية واجب على كل طرف، سيما أن حركة حماس لم تحاول أن تفرض نموذجا خاصا في الحكم بعيدا عن تطلعات الشعب الفلسطيني وإرادته.

شارك في الحلقة مجموعة من أهل الاختصاص والاهتمام والخبرة في الشأن المحلي الفلسطيني، وحاولوا في نقاشاتهم ومداخلاتهم الغنية

استشراف أفق سريع للوقوف أمام تراجع الوحدة الفلسطينية، ومحاولة لتغيير اتجاه العلاقة الفلسطينية- الفلسطينية من طريق الاقتتال إلى طريق التوافق.

أشكر السادة المشاركين على جهدهم، وعلى ما قدموه من فائدة تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، وتساعد المركز في السير في طريقه، وأشكر محرر هذه الحلقة الدكتور غسان عبد الخالق الذي أعدها للنشر، وآمل أن يكون لوقائعها وتوصياتها فائدة ومساهمة في إنهاء حالة التباعد والاختلاف الفلسطيني، والمضي نحو تطوير للفكر السياسي، والعمل فلسطينيا وعربيا على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

المدير العام / مدير الحلقة

جواد الحمد

المقدمة

لا شك أن للتجربة الفلسطينية كبوات في الفترة الماضية، وبعضها كان أسوأ بكثير، ثم تم تجاوزها بشكل أو بآخر، واستكملت المسيرة إلى الأمام من جديد، فالمسألة ليست مسألة تخوّف من أن تكون هذه الظاهرة هي العلامة التاريخية المؤذنة- كما يصوّرها الإعلان الغربي- بانتهاء الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بحيث يصبح اتجاه الصراع الداخلي والعميق والمتواصل هو الأساس، أعتقد أن هذا الأمر غير صحيح، وما الظاهرة إلا كبوة من الكبوات الخطيرة.

إن طبيعة الصدام ونوعيته والأطراف المتورطة فيه- سواء كانت مشاركة فعليا منذ البداية أو لا، أو متورطة فيه بحكم المسميات أو الانتماءات أو المشاركات- تدفع باتجاه إفشال تجربة الديمقراطية الفلسطينية بشكل عام، وإفشال إمكانية أن يكون للشعب الفلسطيني كيان سياسي مستقر ومتنام.

لقد توافق الفلسطينيون فيما بينهم على تداول السلطة في عام ٢٠٠٥م وأوائل عام ٢٠٠٦م، ومثل هذه التوافقية أحرجت الكثيرين وأحرجت بعض الدول العربية إحراجاً كبيراً؛ لأن كثيرا من المثقفين العرب باتوا يُعيّرون أنظمتهم بالتجربة الفلسطينية التي تمت تحت حراب الاحتلال

والمعاناة، وبالرغم من ذلك تم التوصل إلى قواعد وأسس وبرنامج عمل من أجل تداول السلطة فيما بينهم، ومع أن هذا التداول ليس ١٠٠٪ لكنه عكس نوعاً من تداول السلطة والجو الديمقراطي والانتخابات النزيهة، ونجاح هذا الجو ليس في صالح إسرائيل ولا في مصلحة كثير من الدول العربية باعتباره نموذجا قد يُطبق في مناطق أخرى.

العامل الآخر الذي لعب دورا مهما هو التجربة الإسلامية في الحكم، وحماس تحديداً، فقد اتبعت نمطا جديدا ولم تكرر أنماط التجارب الإسلامية الأخرى التي حاولت أن تفرض النموذج الإسلامي، وخاصة على الصعيد الاجتماعي، لدرجة أن برنامج حكومة حماس لم يشمل البرنامج الإسلامي من قريب أو بعيد. كان بعضهم متخوفا من ذلك، وقد كانت التوصيات بألا يكون البرنامج الاجتماعي على حساب البرنامج الفلسطيني.

الأمر الثالث أنه تم تشكيل توافق على موضوع المقاومة، وهذا أمر يمثل بالنسبة لأميركا وإسرائيل وبعض الدول الغربية تحولاً خطيراً إزاء التسوية والتطبيع وبناء علاقات مع إسرائيل. كلكم يعلم أنه تم القفز عن السور الفلسطيني نحو الجناح الغربي والجناح الشرقي للعالم العربي في موضوع التطبيع دون أن تُحلّ القضية الفلسطينية أو أن يكون للفلسطينيين رأي بالموضوع، والكل يعلم أيضا أن بعض الدول العربية تتمسك تمسكا

كبيرا وعميقا بالعلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل، وتعتبر أن هذه العلاقة تخدم القضية الفلسطينية وأنه لا يمكن أن يكون هناك تفكير بسحب سفراء أو إنهاء علاقات أو تجميد معاهدات.

هذا التوافق الداخلي الفلسطيني على موضوع المقاومة، والتعايش النسبي، وبدء حياة سياسية جديدة داخل الشعب الفلسطيني شكّل هاجسا كبيراً لكثير من الأطراف. فهناك أطراف داخل الساحة الفلسطينية متضررة من الانتخابات، وهذا أمر طبيعي بين أناس يرغبون بالمقاومة وآخرين يرغبون بالحكم، لكن بعض الأطراف لم تحتمل مثل هذه الخسائر، ومع أنها تُمثل قطاعات محدودة إلا أنها استغلت لافتات وانتماءات وقوى سابقة لها نفوذ لتصعيد بعض الإشكاليات في الداخل الفلسطيني أيضا، ويبدو أن الأمر سينكشف خلال المرحلة القادمة.

أصبح التفكير في ظل هذا الجو صعباً، وباتت عبارة: كيف الخروج؟ هي الحاضرة. لقد اطلعت على أكثر من (٢٠) مقالاً من المقالات الرصينة، ومنها مقال الدكتور أحمد سعيد نوفل، إذ حدّد بعض المؤشرات حول كيفية الخروج، وإلى أين الخروج.

وذكر سيناريوهات واقتراحات، ولكنها كانت كلها تميل إلى الجانب النظري. ولتطبيقها يجب أن يُخرج الإنسان نفسه من دائرة المصلحة- سواء دائرة حماس أو دائرة فتح- ثم يُفكّر، وهذا أمر غير عملي، فالطرفان الأساسيان هما فتح وحماس، وليس مفكرين عرباً من هنا وهناك.

وقائع حلقة النقاش

الاتجاهات الرئيسة للحلقة

جواد الحمد

تتناول هذه الحلقة النقاشية الشأن الفلسطيني تحديداً، وتأتي في سياق تقييم خطورة الأحداث المتصاعدة والمأساوية، والتي وصلت حد الاقتتال الدموي بين الإخوة في قطاع غزة والضفة الغربية، في ظل جهود من الطرفين لرأب الصدع واصطدام هذه الجهود بكثير من الحواجز والحدود التي تُبنى من هذا الطرف أو من ذاك، أو من طرف خارجي أحياناً من أجل التوصل إلى توافق داخلي وتحريم الاقتتال. وبالرغم مما نص عليه الميثاق الوطني الذي تم التوقيع عليه من قِبل جميع الأطراف، والذي نصّ صراحة على مبدأ عدم اللجوء إلى السلاح والإصرار على الاحتكام إلى الحوار فقط، بالرغم من ذلك إلا أن المسألة خرجت عن حدود الممكن أو المحتمل في المرحلة الحالية.

هل يمكن أن يتوصل الناس إلى رؤية وبرنامج يساعد بالفعل على تحجيم هذه الخلافات ووأد الفتن في الداخل، والحد من تفاقم الاستخدام الدموي للسلاح؟

هذا هو السؤال الأساسي لهذه الحلقة، وعليه فإننا نضع بين أيديكم خمسة محاور للحلقة، حتى نتمكن من إعداد تقرير ناضج يمكن أن يتناول آليات الخروج من المأزق.

نريد من هذه الحلقة أن تُسهم بشيء ما، وأظن أن لها تأثيراً، وتتحول إلى أفكار تتداول داخل الأطر السياسية للفصائل الفلسطينية، وهذا أمر مهم جدا، فلا ينبغي لأحد أن يستخف بمقال يكتبه أو مقابلة يجريها .

نريد إيصال نتائج كل هذه الحلقات لصناع القرار في الفصائل الفلسطينية- وخاصة في مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة والمجلس التشريعي-. ولقد تم أخذ كثير من الأمور بعين الاعتبار، ولذا أود مراعاة ذلك أثناء المناقشة وأخذه بالحسبان. وأبدأ بالسؤال:

باعتقادكم، ما هي مدخلات هذا الاقتتال ودوافعه؟ وما هي دوافع الأطراف المشاركة فيه والمستفيدة منه؟ وما علاقة ذلك بالتنافس السياسي؟

المحور الأول

مفهوم التنافس السياسي في الساحة الفلسطينية بين مرحلتي الثورة والكيان السياسي

شاكر الجوهري

ما ألاحظه ابتداء أن هناك وسائل ومظاهر ودوافع للصراع، وعلى مدى تاريخ الثورة الفلسطينية كانت هنالك دوافع متعددة للصراعات والاشتباكات، لم تكن كلها سياسية، ففي كثير من الأحيان كانت الدوافع واضحة للعيان، وشهدنا ذلك في الأردن ولبنان، ونشهده الآن داخل فلسطين. ولا أرى أن هنالك اختلافاً بين مظاهر التنافس السياسي والتنافس على المصالح المالية كما حصل في غزة بين أطراف داخل فتح، أو على المواقع التي تُؤدي إلى تحقيق المصالح في النهاية كما حصل بين قياديين، وحادثة إطلاق النار الشهيرة في خيمة العزاء لياسر عرفات كانت دوافعها الاختلاف على العنوان، من هو العنوان في غزة؟ هذا القيادي أو ذاك؟ وجماعة أطلقت النار ليعلموا الرئيس (أبو مازن)- بصريح العبارة- أنهم هم العنوان وليس الآخر.

في إطار هذه الصراعات تم اغتيال موسى عرفات، وكانت آخر الاغتيالات وأهمها التي حصلت في قطاع غزة. وتم اغتيال عديد من

الشخصيات في خضم هذه الأحداث، ومنهم مذيع التلفاز هشام مكي على إثر تسوية تنافس على مصالح مالية.

حتى نخوض في الأسباب والدوافع والمظاهر لا بد في رأيي من معرفة الدوافع أولا. وفي تقديري أيضاً أن ما يجري حاليا ليس صراعا ما بين حماس وفتح فقط، وإنما هو صراع داخل فتح يستهدف حماس، بمعنى أنه ليس كل فتح تستهدف حماس، وبمعنى آخر: إن الفريق الذي يُصعّد ضد حماس يستهدف الإطاحة بالرئيس محمود عباس لاحقا من أجل الظفر بالسلطة، فالذي فكّر بتنحية ياسر عرفات أو الإطاحة به يُفكّر الآن بالإطاحة بأبي مازن.

إن مجموعة تتبع لقيادي أمني سابق ينتمي لحركة فتح هي التي تُصعّد، وهناك تحالف رئيسي وثلاثي، ويؤسفني القول: إن أحد أطراف هذا التحالف موجود في السجن الإسرائيلي. هذا التحالف الثلاثي يجمع بين هؤلاء الطامحين بالخلافة، كلٌ بأسلوبه وبطريقته، فالذي داخل السجن حاول أن ينافس من خلال الانتخابات، والذين خارج السجن يعملون على إراقة الدماء، ويبدون كل استعداد لإشعال حرب أهلية وتقديم خدمات علنية للأمريكيين والإسرائيليين. أعتقد أن تصريحات كونداليزا رايس أثناء جولتها الأخيرة في المنطقة كانت واضحة وكاشفة وفاضحة لحقيقة أنها تريد أن تدعم محمود عباس والقوة الأمنية وجهاز الأمن الخاص التابع لمحمود عباس، وبدأت عملية نشر الصور وإعادة تدريب جهاز الأمن الرئاسي لمحمود عباس،

بمعنى أن هنالك تدخلاً أمريكياً واضحاً لصالح محمود عباس في ذات الوقت الذي نعلم فيه أن هنالك دعماً أمريكياً سابقاً ومعلناً ومكشوفاً أيضا منذ المصافحة الشهيرة بين جورج بوش ومحمد دحلان.

من جانب آخر فإن الانتخابات التي تمت كانت نزيهة للغاية، لأنها تمت في ضوء حسابات وتأكيدات ودراسات واستطلاعات رأي تؤكد أن حماس ستفوز بنسبة ٣٠-٤٠٪ من الأصوات والمقاعد، وبالتالي كان الهدف من نزاهة الانتخابات هو احتواء حماس سياسيا، وكانت المفاجأة لحماس قبل غيرها أنها فازت بالانتخابات وتولت الحكم، وبالتالي بدلا من حصول عملية تطويع لحماس واحتواء سياسي لها فإذا بعملية التنافس بين الخطين السياسيين لحركتي حماس وفتح تصل أقصى مداها، في ذات الوقت الذي لم تعد فيه فتح مجمعة على الخط السياسي الذي يتبناه محمود عباس. وقد سمعنا وقرأنا كثيرا من التصريحات والبيانات والخطابات والرسائل، وكان فاروق القدومي أمين سر حركة فتح- خاصة في الاجتماع الأخير للجنة المركزية لفتح في عمان- صاخبا بشكل غير معقول لأهداف سياسية في المقام الأول، وذات صلة أيضا بما تخفيه النفوس، وتم تبادل شتائم من العيار الثقيل بين الأعضاء في هذه الاجتماعات لم يسبق وأن نُشرت على هذا النحو من قبل.

كان هناك دائماً نفي لحدوث صراعات سابقة داخل الساحة الفلسطينية، لكنها حدثت على شكل انشقاقات داخل الفصائل الفلسطينية، وكانت دائما تحظى بالدعم والتشجيع من القيادة العليا في حينه، مثل:

- انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية.
- انشقاق الجبهة الشعبية -القيادة العامة- عن الجبهة الشعبية.
- الانشقاقات داخل الجبهة الشعبية للقيادة العامة التي أفرزت جبهة التحرير الفلسطينية.
- الانشقاقات اللاحقة في جبهة التحرير الفلسطينية ما بين مؤيدين لياسر عرفات ومعارضين له.

هذه انشقاقات تاريخية كانت تتم وليس دائما على خلفيات سياسية، وإنما في الأغلب على قاعدة مصلحية وتنافر وتجاذب المصالح بين الأقطاب الذين كانوا ينشقون عن بعضهم بعضا.

جواد الحمد

التنافس السياسي في الساحة السياسية الفلسطينية ليس خاصاً بها، بل هو تنافس في كل المجتمعات، وأنا لا أرى أن هنالك ضيراً من حيث المبدأ، من الطبيعي أن يكون هنالك مصالح لحركتي فتح وحماس، أو أن تكون هناك قوة داخل فتح حتى تسيطر على حركة فتح، أو قوة داخل حماس للسيطرة على الحركة مادام الأمر في إطاره السياسي.

المحور الثاني

تجربة الصراعات الفلسطينية الداخلية... الأسباب والدوافع والمبررات، وكيفية الاحتواء

جواد الحمد

التغير في الشارع الفلسطيني بعد عام ١٩٩٤م يتمثل في انتقال الثورة الفلسطينية إلى ميدان الداخل، وأصبحنا نتكلم عن الدولة والكيان السياسي والسلطة الفلسطينية وما شابه، وهُمّشت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحد الأدنى وأصبح التقاسم على السلطة فقط هو الهدف، وأصبحت منظمة التحرير مجمدة في الواقع العملي. أي أن التنافس بمفهومه السياسي قد تطور، فهل انتقلت الثقافة من الثورية إلى مرحلة العمل السياسي السلمي وتداول السلطة؟

عاطف الجولاني

الصراع الدائر حاليا في الساحة الفلسطينية يتم بين الفصيلين اللذين يشكلان ٨٠٪ - ٨٥٪ من الحكومة والتمثيل الشعبي، وفق ما أظهرته كل عمليات الانتخابات الطلابية والنقابية والانتخابات التشريعية، وبالتالي

فنحن نتكلم عن طرفين يمثلان تقريبا غالبية الشارع الفلسطيني، وإذا تطورت هذه الاشتباكات فستأخذ طابع الحرب الأهلية.

في السابق كان هنالك صراع على الجوانب الأيدلوجية ولكن الجانب الأيدلوجي والبرامج كانت في الغالب مُهمّشة ومحدودة كثيرا، وأعتقد الآن أن هنالك صراعاً على المصالح الخاصة والسلطة، لكن بالتأكيد هناك صراع مواز على البرامج، وواضح أن هنالك برنامج مفاوضات وتفاهماً مع الأطراف الدولية، وأن هناك برنامجاً آخر يجمع بين العمل السياسي واستمرارية المقاومة، ولذلك فهناك أيضا من ضمن معطيات الصراع محاولة لاستخدام الصراع في إلزام طرف من الأطراف بالقبول بالمعادلة الدولية واشتراطات سياسية ببرنامج محدّد، ومن الواضح أن هنالك برنامجاً سياسياً- على الحكومة أن تلتزم به- وهو برنامج للرئيس، وهناك برنامج آخر للحكومة وهذا أمر واضح.

ما تغير في الأمر أن كلاً من طرفي الصراع يمثل جزءا من السلطة، بمعنى أننا نتكلم عن سلطة أصبحت مقسومة قسمين: الرئيس ومؤسسة الرئاسة، والحكومة، وبالتالي فإن الصراع مختلف عن سائر الصراعات السابقة من حيث كونه صراعاً داخل السلطة ومن ناحية وضوح جانب البرامج أكثر من المرات السابقة.

أشار الأستاذ شاكر الجوهري إلى الدور الخارجي، ففي كل المرات السابقة كان الدور الخارجي مؤثراً ولكنني أعتقد أن دوره في الإشكال الحالي أكبر من المرات السابقة، لم تكن تصريحات رايس فقط في سياق الدعم الكبير لطرف من طرفي المعادلة على حساب الطرف الآخر، بل في أنها تُعبّر عن طريقة التفكير الأمريكي ليس فقط على الساحة الفلسطينية وإنما في مجمل المنطقة، بمعنى أن يصل الأمر بالإدارة الأمريكية أن تراهن على انقسامات ليست بين حماس وفتح بل داخل حماس نفسها، وأن تُقسم حماس إلى متشددين ومعتدلين، وتدفع باتجاه دعم طرف على حساب الطرف الآخر. أعتقد أن هذا مؤشر واضح على الدور الأمريكي الذي كان من اللحظة الأولى لنتيجة الانتخابات يسير باتجاه تأجيج الصراعات بين الطرفين. وأعتقد أن الدور الأمريكي كان الحاكم في عدم مشاركة بعض الأطراف في الحكومة الفلسطينية، فلِمَ لم تُشكّل حكومة وحدة وطنية منذ البداية؟ كان واضحاً وجود دور أمريكي مباشر في منع بعض الأطراف الفلسطينية من المشاركة في الحكومة لأن الرهان كان على إفشال هذه الحكومة.

هناك مؤشر على الدور الأمريكي، تحدث أحد الأمريكيين في الموضوع الفلسطيني بشكل غير رسمي لكنه مُطلّ بوضوح على القرار

داخل وزارة الخارجية الأمريكية، وقال بوضوح: إن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تتعامل إلا مع الرئيس في حركة فتح، وترفض التعامل مطلقا مع حركة حماس إلا إذا استجابت بشكل صريح للشروط المطروحة، وستمضي السياسة الحالية حتى نهاية الشوط. وأخطر ما في الموضوع عندما قال: إن الإدارة الأمريكية على قناعة بأنها قادرة على احتواء تبعات وتداعيات أي انعكاس أو خيار يحصل في الحكومة الفلسطينية بما في ذلك الحرب الداخلية؛ لأنها على قناعة بأنها قادرة على ضبط الإيقاع واحتواء أي شكل من أشكال المواجهة التي يمكن أن تحدث.

أعتقد أن هذه السياسة الأمريكية تُطبّق الآن في فلسطين ولبنان والعراق، وإذا نظرنا إلى موضوع لبنان فمن الواضح أن هناك عملية شحن وإثارة كبيرة في الشارع اللبناني بين القوى المتنافسة، فالوضع اللبناني لا يختلف كثيرا عن الوضع في الساحة الفلسطينية، فعلى صعيد المواجهة حدثت مواجهة من نوع مختلف على شكل اصطفافات طيلة الأشهر الماضية، وبالتالي فإن لبنان ساحة مرشحة للصراع الدموي على غرار الساحة الفلسطينية، أما النموذج الأسوأ الذي يُخيف في الوضع الفلسطيني أن يلتحق بالوضع العراقي؛ فالوضع العراقي مؤسف للغاية، إذ تفوق عمليات القتل والصراع الطائفي التصورات.

الفارق بين الوضع الفلسطيني والوضع اللبناني أو الوضع العراقي أن الخلاف في الساحة الفلسطينية خلاف سياسي، ولا يأخذ طابعا عرقيا أو طائفيا بخلاف الحالة اللبنانية والعراقية، وهذا يعطينا بصيص أمل في أنه يمكن التعامل مع الأحداث الحالية، ومهما بلغت درجة الصراع السياسي فمن الممكن في لحظة من اللحظات وضع حد لهذا الصراع، وعلى الرغم من خطورة الوضع إلا أن إمكانية الخروج من المأزق واردة.

أحمد سعيد نوفل

أعتقد أنه يوجد أزمة غير واضحة المعالم، وعدم الوضوح في الأزمة يواجه الجميع، وليس فقط (فتح) و(حماس)، وبالعودة إلى الماضي قليلا فإن هناك خلافات كثيرة على الساحة الفلسطينية، كانت تلك الخلافات مصلحية، وبعض الجهات الدولية تتدخل وهناك أطراف عربية أيضاً تساعد، وكان الرئيس الراحل ياسر عرفات يتدخل لحل الخلافات. ولكن لدينا الآن أطراف عربية تتبنى المقاومة ولها دور كبير في عملية الاصطفاف داخل الساحة الفلسطينية، وما يختلف في الوضع الحالي أن جميع الأطراف الآن داخل الأراضي الفلسطينية- وهذه أول مرة تحدث على أساس أن جميع التنظيمات السائدة في الساحة الفلسطينية موجودة في الداخل-.

وهناك مقدمات موجودة في دمشق وخلافات كبيرة فيما بينها، ولكن لم تصل هذه الخلافات إلى حد المواجهة الشاملة كما هو الآن.

لست مع تفسير الخلاف على أساس أنه سياسي فقط، وأعتقد أن هنالك خلافاً مصلحياً يتمثل بوجود تنظيم معين وجد في فترة من الفترات يرى كل السلطة والقضية الفلسطينية خاضعة لإرادته وهيمنته وسلطته، ثم جاء من ينافسه على ذلك، ومن خلال متابعتنا لحديث بعض القيادات الفلسطينية في الفضائيات فإن حديثهم كان ينطلق من ذاك المنطلق، فإلى أي مدى يمكن لهذا الطرف أن يتقبل خسارة مواقعه كما حدث في الانتخابات التشريعية الأخيرة؟

نحن نعلم بوجود خلافات سابقة داخل حركة فتح بين أبو مازن وياسر عرفات، وهذه الخلافات أدت إلى استقالة (أبو مازن) من رئاسة الوزراء، وعندما جاء أحمد قريع حدث خلاف آخر بين رئيس الوزراء والرئيس الفلسطيني. وتلك الخلافات أظهرت حراكا وتنافسا داخل حركة فتح، لكن الخلاف الحقيقي الآن أخطر؛ لأنه قائم على أساس أن حركة فتح لن تتنازل عن توجهاتها المتمثلة في أنها تريد السيطرة والعودة للسلطة وإفشال التجربة الحالية الرائدة في الساحة الفلسطينية. هذه التجربة ينظر لها بعضهم من باب المصالح الضيقة لحركة فتح، لكن النظرة الحقيقية يجب أن

تتم من داخل المنظومة الفلسطينية وخطورتها على القضية الفلسطينية، بمعنى: ليس التركيز على من يخسر الحكم الآن، ولكن على أن القضية الفلسطينية هي التي ستخسر.

إذن القضية الأساسية أن هناك فريقا يرفع شعار المقاومة ويحافظ على الثوابت بغض النظر من يكون، وهناك فريق آخر رفع هذا الشعار من قبل، وانتهى عندما تنازل عنه إلى الوضع المأساوي الذي وصلنا له الآن.

أنيس القاسم

أعتقد أن هنالك أشخاصا يحافظون على مصالحهم ومكتسباتهم التي حصلوا عليها منذ سنوات طويلة ويخشون من سحب الفريق الآخر لما تبقى لهم من مكتسبات، ومشاركتهم في السلطة، لم لا نأخذ الأمور بهذا الشكل سيما أننا نتحدث عن الأسباب والدوافع؟!

لا أرى أن هنالك مبررات للصراعات الفلسطينية؛ لأن كلمة مبررات لغويا تعطي المعنى الإيجابي، لا توجد مبررات ولكن هنالك أسباب ودوافع، يقف خلفها عدم اقتناع فريق رئيسي في الساحة الفلسطينية بهذه الخسارة، وقد سمعتم عن إعادة الانتخابات، وكأن إعادة الانتخابات ليست محفوفة بالمخاطر، ولو تمت وفازت حماس مرة ثانية فستعود القضية كما هي

الآن. الحل إذن ليس في إعادة الانتخابات ولا بتشكيل حكومة جديدة.

ومن بين التيارات في حركة فتح هنالك تيار مقاوم شريف حافظ على الثوابت الفلسطينية، وهو تيار مضطهد داخل فتح، ونعلم أن هنالك تناقضاً كبيراً بينه وبين التيار الآخر الذي يخوض معركة عنيفة ضد مختلف الأطراف دون تسميات، إنه تيار يريد أن يهادن ويحافظ على المصالح، ومستعد لتقديم كل التنازلات للمحافظة على المكتسبات الشخصية التي حصل عليها من قبل.

أتفق مع ما ذكر سابقا بأن السمة الأبرز للنزاع الفلسطيني الداخلي في الماضي كانت هي الطابع الأيدلوجي، وكان الخلاف بين الجبهة الشعبية وفتح يأخذ هذا الطابع، فالجبهة الشعبية تريد اتجاها ماركسياً ولينينياً خصوصا بعد السبعينيات، وفتح متمسكة بإرادتها المتعلقة بتحرير الأرض، ومن بعدها انشقت الديمقراطية عن الشعبية، كان هنالك مصالح، لكن السمة الأبرز للنزاع الداخلي الفلسطيني كانت سمة النزاع الأيدلوجي- وإلى حد ما النزاع السياسي-، وكان على خطين سياسيين: طبقة العمال والفلاحين، وفتح لم تكن تتبنى هذه المعطيات.

عندما رجعت المنظمة إلى الداخل لم تعد طبيعة النزاع في الداخل أيديولوجية، بل أصبح الصراع الأبرز هو صراع المصالح، وصار الآن في

الداخل طبقة لها وطن وجنسية وشعار وعلم وطني وجهاز كامل وهي طبقة السلطة التي أسّس لها وأطّرها وأنشأها الرئيس الراحل ياسر عرفات، وأصبح تنفيذ أوسلو غير ممكن إلا بوجود هذه الطبقة، وأصبح تنفيذ أوسلو وهذه الطبقة توأمان عضويان لا ينفصلان.

ما نشاهده الآن من تشنجات بين حماس وفتح هو بالضرورة بين طبقة السلطة وبين ما أتت به حماس. ففي الماضي كان النزاع في الداخل ينشب على الساحة الفلسطينية الخارجية وكان هنالك امتدادات عربية. والصراع الآن في الداخل صراع فلسطيني- فلسطيني في سمته الأهم، وأصبح تأثير فلسطينيي الخارج أقل بكثير مما كان في الماضي، وكان تأثير الداخل سابقا على الخارج ضعيفاً، والآن تأثير الخارج على الداخل ضعيف، ومن هنا يستحكم النزاع القائم حاليا بين طبقة السلطة وحماس وما تضمه؛ لأنه يوجد عناصر من فتح والفصائل الأخرى تتحالف مع حماس.

كان العامل الأمريكي في الماضي يتخفى أيضاً، أما الآن فهو حاسم ولا يتخفى، ويلعب دوراً فعّالاً فيما يجري على الساحة الفلسطينية، إلى درجة أن الفلسطيني في الداخل أصبح مجبراً أن يختار بين حليب أطفاله أو الخط الأمريكي.

إن الإدارة الأمريكية الآن وضعت عدة خيارات: منها التصادم المسلح- وهو ما ترغب به إسرائيل وأمريكا وبالضبط كما يجري في العراق-، أقول: إن البدائل التي تطرحها أمريكا أمام الرئيس محمود عباس محصورة فيما يلي:

أولاً: أن يطرح حسب القانون الأساسي أن الخيار إقالة الحكومة في حالة إعلان الطوارئ لمدة شهر، وبعدها هو ملزم بتشكيل الحكومة ومن ثم العودة للمجلس التشريعي.

ثانياً: أن يستقيل هو، وهو لا يستطيع أن يحل المجلس التشريعي. وتوجد نظريات في الداخل تقول: إنه يستطيع حل المجلس التشريعي، وهذا غير صحيح؛ لأن المادة ١١٣ من القانون الأساسي تقول: إنه يملك الاستقالة، وتجري انتخابات رئاسية، ولكن المشكلة لن تحل إذ لا يستطيع أن يحل المجلس التشريعي وأن يجري الانتخابات.

لذلك فالبدائل المطروحة الآن أمام عباس وحماس هي بدائل إما أن تصل إلى اتفاق أو إلى حرب أهلية، والإدارة الأمريكية والإسرائيليون يرحبون بذلك.

غادة عناب

ستكون الأمور في المحصلة النهائية في الضفة الغربية جيدة للفلسطينيين، لكن في المدى المنظور أعتقد أن خيار الحرب الأهلية وارد جدا أكثر من أي خيار؛ بحكم أن كلا الطرفين المتصارعين في الوقت الحاضر يشعر أنه قوة كبيرة وأن الشعب الفلسطيني ينتمي له.

الصراع الآن: لمن ينتمي هذا الشعب؟ ولمن سيعود؟

قد يكون الصراع سياسياً أو مصلحياً، ولكني أراه في الوقت الحالي بين حماس وفتح متداخلا كثيرا سياسيا ومصلحيا وأيديولوجيا، فالمصالح الشخصية في تعريف الوضع الفلسطيني القائم حالياً- كما ذكر الأستاذ شاكر- تتمثل في تحالف الأطراف الثلاثة، والذي يجري في فلسطين يختلف عن الذي يحدث في العراق أو في لبنان، بمعنى أنه يأخذ صبغة سياسية أكثر من أي صبغة أخرى أو تسمية سياسية أكبر وإن تداخلت بعض الأمور في تلك الصبغة.

أتفاءل بأن الشعب الفلسطيني الآن يخوض إرهاصاً كبيراً، وسيحدد مدى هذا الإرهاص انعطاف الزاوية؛ لأن الشعب الفلسطيني منذ تأسيس الدولة الفلسطينية- أوسلو ومخلّفاته- كان يشهد تصاعداً بيانياً بشكل أو بآخر، لكن

الأمور الآن- وفي ظل غياب عرفات المفاجئ وغياب أحمد ياسين والرنتيسي وفوز حماس المفاجئ لها ولغيرها- تحتاج إلى بعض الوقت حتى تستقر.

أعتقد أن الشعب الفلسطيني أمام منعطف حقيقي منذ أوسلو، الشعب الفلسطيني الآن يقف بكل ما لديه من قوة ليفهم ماذا بقي من أوسلو، وليُفْهِم الجميع ماذا بقي من أوسلو، ولذلك أقول: إنه- وبعد عام من الآن- سيرى الشعب الفلسطيني ثمار هذه المسألة بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وستظهر بعض المنافع إن استطاع الشعب الفلسطيني أن يلتقطها بشكل أو بآخر مع الصبر. ونحن لا نستطيع أن نجبرهم على الصبر لأن صبرهم تجاوز المعقول. فإذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يثبت أن قضيته لم تنته وأن هنالك منعطفا فإنه مقبل على مرحلة جيدة، سيسقط أوسلو بشكل حقيقي، وسيظهر ذلك جليا بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ديسمبر٢٠٠٨م.

محمد الأعرج

أريد أن أوضح بعض الحقائق منها:

أولاً: إنني متفائل ومتأكد من حتمية تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ولا نقاش عندي في ذلك، وأنا لاجئ منذ عام ١٩٤٨م ومطمئن ومتأكد أن هذا الصراع هو صراع طويل الأمد وبحاجة إلى أجيال.

ثانياً: إن القضية الفلسطينية قضية غريبة ولا يوجد على وجه هذه البسيطة عبر التاريخ قضية بغرابتها، وحلّها سيكون أيضا غريبا بطريقة لا نتوقعها، وما بين الاثنين هو الأغرب.

ثالثاً: إنني جئت إلى هذه الحلقة ليس من أجل محاكمة فتح أو حماس، وإنما جئنا هنا لنبحث عن حل، وليس لمحاولة تشهير غير مبني على أي نوع من أنواع الحقائق، وإنما هو خيال فقط يوضع وينسج، وهذه حقيقة لا تعطي نتيجة، وعلينا أن نكون موضوعيين وأن نبحث في الأمور على حقيقتها، فالخلاف قائم.

أؤكد أنه لو تم أثناء الانتفاضة الأولى حدوث نوع من أنواع الوحدة ما بين المقاومة من حركة فتح وحركة حماس لكانت نتائج أوسلو أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

ثم إن أوسلو ليست وليدة اليوم، وإنما هي امتداد للنقاط العشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٧٤م، وأهمها إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب العدو منه، وهي أيضا امتداد للمجلس الوطني الذي عُقد في عمان وكان خطاب جلالة الملك الحسين يتلخص في أن الحل هو الأرض مقابل السلام. والخطاب واضح تمام الوضوح: إن أوسلو امتداد لقرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨م.

جواد الحمد

برأيك لماذا تحول الأمر في الداخل إلى اقتتال دموي لا إلى حوار؟

محمد الأعرج

هناك شبه كبير بين وجود الثورة الفلسطينية في لبنان ووجودها في الداخل الآن، إذ كان الصراع قائما بين الفصائل، وأطلق عليها في ذلك الوقت تسمية ديمقراطية الغابة، وكان حل هذه المشاكل ممكناً؛ لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت وما زالت تمثل الإطار للجميع، وفي هذا الإطار يتم حل المشاكل وبسرعة، الذي اختلف الآن أنه لا يوجد منظمة تحرير فلسطينية بل يوجد حركة فتح وحركة حماس.

الأمر الثاني، سواء رضينا أو لا فإن هنالك صراعاً على القاعدة الشعبية الجماهيرية، وكل طرف يحاول اكتساب المزيد من الجماهير والناس، حتى لو كان ذلك من خلال الكذب والدجل والتدليس في الحقائق، وحتى لو وجد بعض العمليات التي نعتقد أنها تفيد، إلا أنها حقيقة تتم من أجل كسب الشارع الفلسطيني.

جواد الحمد

لا شك أن هنالك شخصيات سياسية ترعرعت في ظل أجواء الثورة وأصبحت أحيانا تستخدم المصالح ضد شخص ما أو آخر، وحدثت

انشقاقات، ثم أصبحت الانشقاقات تستخدم أحيانا لإرضاء أمريكا وأحيانا لإرضاء إسرائيل أو أي طرف عربي، أو لتفكيك تنظيم أو للضغط على تنظيم آخر.

إن طبقة الفساد والفاسدين معروفة عند الشعب الفلسطيني، وليس الفساد محط نقاش بأنه موجود أو لا؟ بل النقاش يدور حول كيف نحاربه ونحدده ونحجّمه. ثم إنكم تعرفون بوجود عدة قضايا لدى النائب العام حول تهم فساد قبل استلام حماس للحكم بقليل. وهناك آراء مهمة لرجال أعمال فلسطينيين وخبراء اقتصاد فلسطينيين- في مؤتمر خاص بالاقتصاد الفلسطيني عقد في عمان- وقد تكلموا عن أن ما تم سرقته من قبل المسؤولين في السلطة وصل (٣-٤) مليارات دولار تقريبا، وبعض الذين كشفوا عن الأرقام شخصيات معتبرة ورجال أعمال. وقد كان معنا أحد الوزراء السابقين من منظمة التحرير خلال عهد الرئيس ياسر عرفات وقال بوضوح: تم تعيين حوالي (٤٠) ألف موظف داخل السلطة دون قرار من الحكومة في شهر (أيار أو حزيران) عام ٢٠٠٦م، و(٤٠ – ٤٥) ألف موظف تم إلحاقهم بالسلطة في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦م، وهذا رقم خيالي لأي حكومة في العالم.

أنيس القاسم

توصلت من زياراتي وملاحظاتي وتحقيقاتي في الملفات الموجودة معي إلى أن الفساد في السلطة لم يكن استثناء؛ ففي كل بلد في العالم يوجد فساد، في الأردن يوجد فساد، وفي أمريكا وألمانيا وغيرهما، لكن الحالة الاستثنائية في السلطة أن النهج الرئيسي هو نهج الفساد، وأصبح الشيء النظيف استثناء وأنا أقول ذلك استنادا لملفات وليس لأقوال.

أنا مسؤول التعويضات الفلسطينية، وقد أحالوا ثلاثة من المسؤولين عن التعويضات إلى النائب العام والمجلس التشريعي، وقد تعرضت للاستجواب بواسطة الفيديو؛ وذلك لأني ممنوع من الذهاب، وصدر القرار بإحالة الثلاثة الذين أساؤوا للفلسطينيين الذين تضرروا في حرب الخليج إلى النائب العام، وهذا منذ أكثر من عام ونصف، وإلى الآن لم يتحرك النائب العام.

الأمر الثاني الذي أرغب بطرحه من ناحية واقعية أن أوسلو لم تكن نتيجة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وإنما كانت بسبب انهماك منظمة التحرير في تأييدها لاحتلال العراق دولة الكويت، وأقول بذلك استنادا لمعلومات عندي لأني عضو في الوفد المفاوض، وهذا سمعناه مرات عدة من بيكر ودينيس روس.

المحور الثالث

انعكاسات هذه الصراعات على البنية السياسية الداخلية وعلى مسار القضية الفلسطينية

جواد الحمد

ما هي انعكاسات هذه الصراعات على البنية السياسية الفلسطينية الداخلية، والديمقراطية الفلسطينية والقضية الفلسطينية عامة، وما هي أبرز هذه الانعكاسات والمخاطر المحيطة بهذه القضية بسبب النزاعات، سواء السياسية العنيفة أو الدموية كما حصل في الضفة وغزة.

أنيس القاسم

أقول: لست مع حركة فتح أو حركة حماس؛ لكننا في معضلة خانقة، وهي ما يلي:

إننا في وضع ديمقراطي، الحكم فيه لحركة حماس ولا غبار على ذلك، والشرعية القائمة حاليا كحكومة حماس لا غبار عليها، وفي نفس الوقت يوجد شرعية لأبي مازن أيضاً، ولكن نجاح حماس امتحان لكل المفاهيم الديمقراطية في العالم، ونحن أمام وضع عملي، حماس لا تستطيع أن تكون

حزب الله، وحركة فتح في الداخل لا تستطيع أن تكون حزب الله أو ربعه، والأوضاع الاقتصادية خانقة جداً ونحارب من أجل كمية الحليب لأطفالنا، وهذا الكلام لا تستطيع ديمقراطية حماس توفيره، ولا يستطيع فساد فتح توفيره، حماس تستطيع أن توافق عليه نظرياً، لكنه عملياً سيؤدي إلى أن يثور الشعب على حماس فيرتكب أي خطأ من أجل النقود لتوفير لقمة العيش لأطفاله، أو قتل أبو مازن، ولا يوجد خيار الآن إلا أن يتفقوا على حلول وسطى.

لا نستطيع أن نحارب العالم كله: العالم العربي والغربي والأمريكي، ولا أستطيع أن أرسل زكاة مال إلا إذا أحضرت براءة ذمة، وهذا وضع عملي يجب مجابهته، ولا أستطيع مجابهته بخطابات أو مقولات ديمقراطية، فلا يوجد احترام لشيء اسمه ديمقراطية في العالم، لقد تمت محاصرة أبو عمار من قبل ورفضوا الكلام معه. فالديمقراطية هي التي تفصّل على المقاس الأمريكي سواء رضينا أو لا، وإلا فالموت من الجوع، هذا هو وضعنا الآن، لذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية تبدو أسوأ الحلول أو(أفضل أسوأ حل)، وقد تستطيع حماس أن تلعب فيها دور الرقابة ويلعب فيها أبو مازن دور المفاوضات- ولن يأخذ شيئا- لأنني متأكد من ذلك.

وسياسيا القول: إنني أفهم الصهيونية تماما، وقراءتي للصهيونية تؤشر على أنه لو أشعل كل فلسطيني من الملايين التسعة ١٠ شمعات وذهبوا عند أولمرت، وقالوا له: إننا نوافق على ما تقوله، فلن يرضى، وما حدث في جنوب لبنان واضح تماما، فلن تقام أي علاقة سلام مع هذا العدو، إنها مستوطنة متوحشة كغيرها من المستوطنات في العالم، ونحن أمام حلين: إما القتال أو الوصول لحكومة وحدة وطنية تكون فيها المسائل واضحة ومحددة للجميع.

شاكر الجوهري

حتى نصل إلى انعكاسات الصراع على القضية الفلسطينية لا بد أن نبدأ بقصة الاتفاق الذي تم التراجع عنه، بل قصة الاتفاقين. وقد تم ابتداءً التراجع عن وثيقة الميثاق الوطني من قبل الرئاسة ثم تراجعت الحكومة عن وثيقة محددات البرنامج السياسي للحكومة التي وافق عليها دون التنسيق مع قيادته.

الصراع الحالي والخلاف الحالي ليس بين منظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها كما قال الأستاذ (الأعرج)، وإنما بين جميع الفصائل الفلسطينية وجناح من فتح، وهذه هي الحقيقة. ومن يقرأ تصريحات القيادات الفلسطينية الآن يجد أن هنالك بيانات رسمية وتصريحات صادرة

عن قيادات الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي تظهر أن جميع الفصائل كانت تصطف إلى جانب حماس، أو بشكل أكثر دقة وتحديدا إلى جانب وثيقة الميثاق الوطني وبرنامج الأسرى الذي كان يجب عرضه، وتراجع أبو مازن عنه بشكل كامل بعدما وافقت عليه حماس.

كان الجميع يقف مع هذا الموضوع على أساس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والجميع كان ضد برنامج المحددات السياسية، وبالتالي فإن الخلاف حقيقة هو بين تيار في فتح وبين جميع الفصائل الأخرى. وهنالك أيضا الخلافات السابقة على نقاط أيديولوجية كما قال الدكتور أنيس، لكنها كانت تنتهي نهايات مأساوية لمصلحة المجلس الوطني الفلسطيني إذ كانت تتم مقايضة المواقع بالمواقع، وهذا ما كان يحدث في المجلس الوطني الفلسطيني وفعله الجميع دون استثناء.

أما بالنسبة لقضية الفساد التي تحدث عنها الأستاذ (الأعرج)، فقد اتفقنا على وجود ثنائي الفساد السياسي الذي يخوض الصراع، وبالتالي فإن من المهم جدا أن نتحدث فيه، فالزعم بأن موضوع الفساد مبالغ فيه ليس صحيحاً؛ لأن اللجنة المركزية شكّلت لجنة برئاسة فاروق القدومي، وبهذا الخصوص أريد أن أتحدث عن أمرين:

الأول: تواجه اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة فاروق القدومي لحصر أملاك فتح الموجودة في سوريا ولبنان مأزقاً لأن هذه الأموال- لفرط تبعثرها وتسجيلها بأسماء أشخاص- تحتاج إلى لجنة مستقلة لحصرها، بل إن الأموال التي كانت مسجلة باسم ياسر عرفات ما زالت حتى الآن لغزا من الألغاز. ويروى أن عرفات نفسه- في أحد اجتماعات اللجنة المركزية حينما قالوا له غدا ستموت ونريد أن نعرف أين الأموال؟- طمأنهم وقال لهم: حين أموت سيأتيكم من يدلكم على الأموال، وها هو قد مات ولم يأت أحد ليدلهم عليها!

بل إن قياديا أحضره أبو مازن من القاهرة شبه مخفور استنجد ببعض الدول العربية كي تبقى الأموال مسجلة باسمه، ويقال: إنه أعاد ٦٠٠ مليون دولار فقط.

وإجمالا فإن:

- الصراع الحالي هو صراع داخل فتح.
- هناك خلافات موجودة داخل حماس وإن لم تكن بذات الحدة.
- هناك خلافات داخل السلطة.

الخلافات داخل فتح الآن واضحة: بين تيار نظيف وبين تيار الفساد الذي يحاول أن يوظف السياسة من أجل المحافظة على فساده، ويحاول أن يوظف الفساد من أجل الحفاظ على مواقعه السياسية أيضا في تبادلية غريبة دخل فيها الأمريكيون. وإن كانت الفصائل كلها خضعت للتأثيرات العربية فيؤسفني القول: إن فتح الآن تخضع للتأثيرات الأمريكية في جناحها المؤثر والفاعل.

التعليمات تأتي بكل وضوح: نريد انتخابات مبكرة فتضطر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى إقرار ذلك. وقد جرى استفتاء لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بموجب التعليمات الأمريكية.

الخلافات في حماس قائمة على أساس سياسي وقاعدة سياسية، أما داخل فتح فهي على أساس تبادلية الفساد والسياسة في آن واحد، وشيء جيد أن يعترف غازي حمد بوجود أخطاء وهذا ضرب من ممارسة النقد الذاتي، ونتمنى على الجميع أن يطبقه وألا ينساقوا إلى مواقف لا تمثل آراءهم على الأقل ولا تمثل بالتالي مصالحهم.

أما بنية السلطة فهي تعاني بالتأكيد من صراع واضح بين حكومة ذات شعبية ورئيس ذي شعبية، مع أنني أعتقد أن الشعبية الحديثة تنسخ الشعبية القديمة.

أحمد سعيد نوفل

عندما دخلت فتح منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨م وهيمنت على أجهزتها ومؤسساتها كان لها خطاب سياسي واضح، وهو تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ومن الواضح أن الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت قد التفّ حول فتح بالذات لهذا السبب، ولم يكن يوجد في ذلك الوقت فساد، والآن فإن فتح خلال السنوات الماضية عجزت عن تحقيق الخطاب السياسي وتنفيذه الذي نادت به، ولا نستطيع القول بالأسباب الداخلية التي دفعت فتح إلى ذلك سواء العربية أو الدولية ولكنها في النهاية عجزت عن تطبيق الخطاب السياسي الذي تبنته منذ عام ١٩٦٨م، وهو المقاومة.

الآن هناك فصيل آخر رفع نفس الشعار وهو المقاومة، مع وجود الفساد داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعتقد أن الداخل الفلسطيني عندما ذهب إلى المجلس التشريعي لم يلتفت فقط إلى الفساد المستشري في قيادة السلطة الفلسطينية بل أيضا بسبب رفع خطاب سياسي آخر في إطار المقاومة واستمرار المحافظة على الثوابت الفلسطينية التي تخلت عنها التنظيمات الأخرى وعلى رأسها حركة فتح.

لقد لعب الفساد دوراً كبيراً في تغيير الرأي العام الفلسطيني، وأي فصيل يرفع الآن شعار المقاومة سوف يحصل على ثقة الشعب الفلسطيني. بعض الذين تخلوا عن المقاومة يعتبرون أن ارتباط التيار الموجود في الداخل مع تيارات أخرى في الخارج سواء التيارات الإسلامية أو القومية أو الماركسية خيانة كبرى، لكن تلك التيارات الموجودة في العالم العربي الآن مقسومة إلى تيارين: واحد موجود في العراق ولبنان وفلسطين والأردن ومصر، ويرفع شعار المقاومة واستمرارها وخلق ثقافة المقاومة للاستمرار في رفض الإملاءات التي تفرض من الخارج على جميع الأنظمة العربية والسيادة الفلسطينية، وتيار آخر يحاول قدر الإمكان أن يساير- دون جدوى- التيار الأول وهو الذي أثبتت السنوات الماضية أنه لم يحقق إنجازات كثيرة، والسؤال الذي يجب طرحه: لماذا فشلت فتح في السنوات الأخيرة؟

كان هنالك- في أوسلو عام ١٩٩٣م- أمل فلسطيني كبير في أن تحقق أوسلو بعض الإنجازات، لكن الأخطر من ذلك أننا تخلينا عن ثوابتنا، وفي نفس الوقت لم نحقق شيئاً في هذا المضمار. والآن تأتي وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس وتدعم أبو مازن دعماً قوياً! لكن لماذا لم يأت هذا الدعم إلا رد فعل بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية؟ أين كانوا سابقاً قبل نجاح حماس؟

في السابق كان الرأي العام الفلسطيني أو النائب الفلسطيني هو الذي يحدد من يقود الشعب الفلسطيني، الآن وللأسف فقد أصبحنا ننتظر النائب الأمريكي الذي سينتخبه الحزب الجمهوري أو الديمقراطي الذي سيؤيد القيادة الفلسطينية في هذا التوجه أو ذاك.

إذاً عند الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن البعض يتناول المسألة وكأن حماس كانت سبب ضعفها، ولكن من ساهم بذلك هو اتفاق أوسلو نفسه، لأن قياديي منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل وفي الخارج كان لهم هدف استراتيجي وهو إضعاف المنظمة كي يستفيدوا هم أنفسهم، وحماس كانت خارج إطار المنظمة، فكيف يمكن أن توافق حركة حماس على سيادة منظمة التحرير وهي ليست عضواً فيها؟ ولهذا فإن حركة فتح في الداخل تخشى الخروج من قيادة المنظمة نتيجة الإصلاح.

الأمر الآخر، كان الفساد داخل منظمة التحرير الفلسطينية وداخل حركة فتح موجوداً قبل دخول السلطة إلى الأراضي الفلسطينية، ولكنني أعتقد أن أطيافاً متحدة (في الداخل) مع إسرائيل ساهمت في تغذية الفساد الفلسطيني، والآن تدعو لمحاربته، ولقد تعرضت السلطة الفلسطينية للمحاربة من قبل على أساس أن هنالك فساداً، وكنا نسمع أن اللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تنتقد السلطة الفلسطينية بسبب الفساد.

الشعب الفلسطيني الآن يريد أن يُصلح، فالقيادة كانت تمشي في اتجاه معاكس لتوجهات الشعب، ولاحت الآن فرصة لانتخابات تشريعية ديمقراطية من أجل إلغاء هذا الفساد، وبدلا من دعمه من الخارج تمت محاربته. نحن الآن نحلل مواقفنا في جو عادي طبيعي، والحقيقة أننا نعيش في اللامعقول، فهنالك مواقف متناقضة مع الواقع.

أعتقد أن الشعب الفلسطيني أذكى من قياداته، الشعب الفلسطيني يعتقد أن فتح- هذه الحركة التي قادته سنوات طويلة- قد آن الأوان كي تغير أسلوبها، بل وقيادتها، وأن يتم تجريب فصيل آخر. لكن فإن من الضروري في النهاية وقف التداعيات السلبية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الفساد.

هنا تكمن الخطورة: عندما يتحدث أولمرت بأن القضية الفلسطينية قد انتهت وأن الأولويات قد تغيرت- مثل قضية اللاجئين أو الانسحاب أو بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس- فإنه ليس بالضرورة صادقاً، لكننا مضطرون للتساؤل عن الأسباب التي جعلتنا نصل إلى هذا الحد المأساوي في القضية الفلسطينية.

وثمة قضية أخرى، حينما نتحدث عن مستقبل هذه الصراعات الداخلية: فهل الحل الأمثل هو حكومة وحدة وطنية؟ دون شك لا بد أن نجد حلا تستطيع معظم التيارات المختلفة أن تصل إليه، لكن من كان أول

المعارضين- عندما كان هناك نوع من التوافق الإيجابي بين السلطة والحكومة الفلسطينية على حكومة الوحدة الوطنية-؟ أعتقد أن إسرائيل أعلنت مباشرة رفضها تشكيل حكومة وحدة وطنية، علما أن وزارة الخارجية والمالية والداخلية والإعلام ستكون من نصيب حركة فتح. ومع ذلك فإن إسرائيل والولايات المتحدة أعلنتا مباشرة أنهما ضد وجود حكومة وحدة وطنية إلا إذا اعترفت حماس بإسرائيل، فالحكومة الإسرائيلية معترفة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ويُطلب من القيادات الفلسطينية والشعب الفلسطيني ما لا يُطلب من الطرف الإسرائيلي، وبما أن الإسرائيليين اعترفوا بذلك فلا بد من أن تؤمّنوا بعض المكتسبات.

محمد عقل

نريد الحديث عن عدم استقلالية القرار الفلسطيني حتى ظهور أوسلو ووجود السلطة، وواضح أن هناك أموراً تسير عكس ما يريده الآخرون، هناك نزول إلى الشارع بشكل دائم ومستمر وهناك حالات اشتباكات دائمة مما يؤدي إلى المطاردات.

إن أبناء الشعب الفلسطيني- سواء في الداخل أو في الشتات- يحاولون إيجاد رؤية واضحة لأنفسهم ويبنون على أساسها، ولكن المفاجئ

أن حجم الضغط والتنازل يؤدي إلى وجهة نظر مقابلة تشتت الثوابت، والحيز لا يتسع للفريقين. كنا نتمنى أن تبقى المواجهة في الإطار الفكري والسياسي، والاختلاف داخل المؤسسات الرسمية القانونية والشعبية، أو التنافس على الشارع، ولكننا نأخذ عليهم أسلوبهم في حل الصراعات الداخلية لسنوات طويلة والذي أدى إلى حرب الصراعات الداخلية، بالتالي أوجد نوعاً من أشكال المشاغبة على القيادة الشرعية في أكثر من مرحلة من مراحل إدارة فتح، والإشكالية هي: هل هذه التجربة مرشحة للتكرار والتزايد داخل فلسطين؟

يجب أن تأخذ هذه القضية حيزاً كبيراً من الاهتمام، وأن نحاول مجتمعين تخليص الشعب الفلسطيني من هذا الأسلوب. وزير المالية- الذي أحال عطاء شركة النفط على شركة أخرى- أحدث حالة شغب شديدة؛ لأن عدداً كبيراً من المسؤولين تأثروا بذلك. وأي جهة متحررة من الفساد ومن الضغط الخارجي ومن محاولة تنمية الذات على حساب الشعب الفلسطيني يمكن أن تنجح في إدارة الشعب الفلسطيني.

أصبح لدينا شعور إيجابي بأن المحافظة على السلطة عند إخواننا الذين كان لهم السبق في إنشاء السلطة ليس شكلاً من أشكال الحفاظ على الهوية، وليس شكلا من أشكال الحفاظ على مصلحة الشعب الفلسطيني في

الداخل؛ ذلك لأننا لم نرَ أي مصلحة حقيقية تتحقق للشعب الفلسطيني في الداخل، بمعنى أن التجربة التي خاضها إخواننا قبل وصول حماس للسلطة أثبتت أن إسرائيل تضرب بكل الاتفاقيات عرض الحائط، والجناح اليميني المتطرف في الإدارة الأمريكية يؤيد بشكل تام- بل ويتقدم على القيادة الإسرائيلية أحيانا- في الطرح، بمعنى أنه من الممكن أن تمر ٨ سنوات وتأتي بعدها ٨ سنوات أخرى ويجدد الرئيس أمريكي ولايته ونحن في دائرة العدم واللامعقول وعدم الفعل بشكل حقيقي، فالوصول للسلطة هدف وليس وسيلة، ووجودها هدفا وليس وسيلة يتجه بعيداً عن المصلحة الكبرى للشعب الفلسطيني.

وفيما يخص الشعب الفلسطيني في الخارج، هناك قضية يجب أن تأخذ حيزاً أكبر بكثير من المطلوب، إذ غالبية الشعب الفلسطيني خارج فلسطين، والقوة الحقيقية الدافعة والقوة المؤهلة حقيقة للقيام بالدور في المرحلة القادمة هي الشتات الفلسطيني بطاقاته وإبداعاته وإمكانياته المتعددة وقدرته على التفكير، إن قدرته أكبر من قدرة إخواننا في الداخل كونهم في منطقة متاخمة وفي حالة مواجهات يومية.

أرى أننا في الخارج أكثر قدرة على إسناد الداخل الذي هو في حاجة للوفاق وفي حاجة للنضال المتواصل وعدم الرضوخ للأنظمة وإيحاءاتها

وتوجيهاتها وعدم القبول بذوبان الهوية، وعدم القبول بكل برامج التوطين، إن لم يكن توطيناً حقيقياً كما في بعض الدول العربية وغيرها.

القضية الأخرى التي يكثر التركيز عليها الآن هي قضية الاعتراف بإسرائيل، فلماذا الاعتراف الآن؟ ألا يجدر بالشعب الفلسطيني أن يبقى لديه جدار يستند إليه؟ لا تزال القضية إلى الآن تتفاعل، لماذا الإصرار على كل فصائل الشعب الفلسطيني لتعترف بالكيان الصهيوني؟ وما الفائدة الإستراتيجية بعيدة المدى التي يمكن أن نحققها؟ ما هي الطريقة التي يمكن أن يحصل من خلالها أي فصيل مفاوض على مكتسبات بأسلوب الـ(خطوة خطوة). في تقديري أن جدار الرفض داخل الشعب الفلسطيني نافع للحاضر جداً وللمستقبل ونافع لتنمية الذات الفلسطينية، لأن الذات الفلسطينية- وخاصة ذات الناشئة- إذا نمت في ظل التفاعلات السياسية تكون ذاتاً بعيدة عن الذات التي نعتز نحن بها في الطفل والشاب الفلسطيني في البقعة واليرموك وفلسطين وغيرها.

محمد عباسي

ليس الهدف في النهاية أن ننتصر لفصيل على حساب فصيل آخر، أعتقد أن التوصيف الداخلي ليس بحاجة إلى تفصيل بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة والأحداث السريعة التي حدثت ووضّحت

الصورة أكثر، وقد أصبح الفرق واضحاً بالأسماء، وما عدنا بحاجة إلى توصيف، لكن هذه الندوة وغيرها من الندوات جاءت بعد أحداث فظيعة.

جواد الحمد

ما هي انعكاسات الصراعات الحالية على مستقبل القضية الفلسطينية؟

محمد عباسي

الصراع أمر خاطئ ويصل إلى درجة التجريم، وقد يؤخذ نقطة بداية لتحريم الاقتتال الفلسطيني، كيف يمكن هذا؟ لدينا مشروع وهو أن أي سلطة أو حكومة قادمة لا بد أن يكون هدفها الرئيسي هو:

- حماية مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.
- العمل على إيجاد حكومة وحدة وطنية.
- حكومة إنقاذ وطني.
- حل السلطة.

وهدفها في النهاية أن تحمي مشروع التحرر الوطني الفلسطيني بما يلي:

- السماح لمن يرغب في المقاومة أن يقاوم.
- السماح لمن يرغب في المفاوضة أن يفاوض.
- السماح لمن يملك فكرة جادة أن ينفذها.

- السماح لمن يرغب في دعم المجتمع المدني أن يدعمه.

كل هذا في ظل الشرعيات المتاحة، بمعنى أن للمجلس التشريعي شرعيته للمقاومة، فلْأدعه يعمل على ذلك، ورئيس السلطة يستمد جزءاً في خطته وبرنامجه من المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية، فلْأدعه يعمل في الملف السياسي.

عاطف الجولاني

لا أعتقد بأنه توجد دولة في العالم يمكن أن تسمح بخروج قوات للشرطة والجيش والسماح بتبادل إطلاق النار، ومنع وزراء من الخروج إلى أعمالهم، وقطع الطريق أمام موكب رئيس الوزراء. لا أعتقد أن دولة في العالم تسمح لجهاز الشرطة أن يقوم بهذا الأمر بشكل منظم، خروج الشرطة والجيش للاحتجاج ليس تلقائيا، بل يدل على حالة تمرد، عندما خرج الأمن الوطني ومجموعات الأمن المصري بعشرات الآلاف في مصر تم قمعهم بأمر من الحكومة المصرية، لأن هذا نوع من أنواع التمرد.

المسألة الأخرى في الانعكاسات، أعتقد أنها يجب أن توضع في سياق السيناريوهات، وإذا كان السيناريو القادم هو سيناريو المواجهة والتصعيد فهذا سيؤثر على الوضع السياسي بشكل محدد، وإذا حدث تفاهم واحتمال قيام حكومة وحدة وطنية فأعتقد انه سيؤثر على البنية السياسية بشكل آخر.

أعتقد أن حكومة حماس لم تُعطَ الفترة الكافية والحقيقية لتقييمها: هل نجحت أو فشلت؟ ومنذ اللحظة الأولى كان مقصودا ألا تُعطى فرصة، وأعتقد أن التخوفات عند بعض الأطراف الغربية- تحديدا أمريكا وبعض الدول العربية- كانت كبيرة من احتمالات نجاح هذه التجربة، من الواضح الآن أن الأطراف الغربية- وتحديدا أمريكا- تتراجع تراجعاً كاملا عن الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، وملخص التخوفات التي عندها أن أي إصلاح سياسي وأي انتخابات شبه نزيهة ستؤدي إلى ظهور تيار سياسي معين، فالانتخابات في مصر والانتخابات في فلسطين قرعت جرس الإنذار بالنسبة للجانب الأمريكي، وبالتالي أعتقد أن أمريكا تدعم الأنظمة الفاسدة والقمعية أكثر مما كانت تدعمها قبل سنوات؛ ذلك أنها الآن تشعر بخوف شديد، وبالتالي تؤخذ قضية حماس في سياقين:

السياق الأول: خصوصية الوضع الفلسطيني- الإسرائيلي وتأثيره على الجانب الإسرائيلي.

السياق الثاني: انعكاساتها على وضع الحركات الإسلامية في المنطقة وبالتقدم في المنطقة.

وأعتقد أن هناك سيناريوهين مهمين في مسار الأحداث في الساحة الفلسطينية:

الأول: سيناريو التفاهم بين الطرفين، ونحن نشير إلى انقسام جمهوري في مؤسسة السلطة الفلسطينية.

الثاني: سيناريو التصعيد والمواجهة– وربما- وصولا إلى الحرب الأهلية، وأعتقد أن قوة الطرفين هي مما قد يحد من فرص الاقتتال، فعند كل طرف من الطرفين قوة أمنية وعسكرية وشعبية، ولا توجد ضمانات لأي مواجهة ميدانية بينهما.

العامل الآخر الذي قد يقلل من فرص المواجهة التي قد تصل إلى مرحلة كسر العظم أن مواجهة من هذا النوع قد تؤدي إلى أن ينهار الجانب السياسي، فهل الجانب الأمريكي والأطراف الإقليمية والدولية تريد أن ينهار النظام السياسي؟

حتى هذه اللحظة ليس هناك توجه لانهيار السلطة الفلسطينية، ولا بد من تعلم درس من التجارب في العراق أو الصومال، فالنتائج التي حصلت فيهما كانت بعكس ما تريده أمريكا، فقد

كانت نتيجة الفراغ السياسي وانهيار السلطة بروز المحاكم الإسلامية التي لا تريدها أمريكا.

أعتقد أنه ربما تقدم بعض الأفكار للأطراف الغربية، وأحد الاقتراحات التي أتبناها أن يتم مخاطبة الأطراف الغربية التي لها دور أساسي في تغذية الصراع، غذ العامل الخارجي عامل مهم، ولا بد من الوصول للأطراف الخارجية، أما الرهان على أن الجانب الفلسطيني سيخدم مصالح الجانب الإسرائيلي والجانب الغربي الأمريكي فإنه رهان محفوف بكثير من المخاطر، وأثره على البنية السياسية كسر عظم ومواجهة ميدانية واسعة في الساحة الفلسطينية لن تؤثر فقط على البنية السياسية، بل ستدمر النظام السياسي الفلسطيني القائم حاليا، وإذا حصل السيناريو الآخر سيناريو تفاهم بغض النظر عما إذا كان حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني؛ فسيكون مدخلاً للسيطرة على كل الملفات، فالمطروح الآن هو إعادة بناء منظمة التحرير وبمشاركة الجميع.

الإيجابي عند كل الأطراف الآن هو الموافقة على دخول منظمة التحرير، وحماس موافقة على دخول منظمة التحرير، فإذا حصل تفاهم على حكومة وحدة وطنية وفق أية صيغة تفاهم فربما يكون تأثيرها إيجابياً على الوضع الفلسطيني القائم.

آخر مسألة أريد الإشارة إليها هي مسألة يجب أن تطرح على الغربيين: إذا أسقطت الحكومة الحالية عن طريق الانقلاب وليس

بالضرورة الانقلاب العسكري، كأن يتم اتخاذ قرار بحل الحكومة وإعادة تشكيل حكومة جديدة، سيكون بواسطة الانتخابات. وإذا تم الانقلاب على الحكومة وإسقاطها بغير ديمقراطية وبغير طريق الانتخابات فلن تحظى أي حكومة فلسطينية بشرعية للموافقة على أي ترتيبات سياسية قادمة.

أثبتت تجربة الحكومة الحالية أن الحكومات الفلسطينية السابقة لم تكن تملك أي قرار سياسي ما دامت معادلة المنع وقطع المساعدات موجودة بيد الغربيين أو الأطراف الخارجية، ومعنى ذلك أن أي حكومة فلسطينية ستخضع للابتزاز، وبالتالي فإن القرار الفلسطيني لن يكون مستقلا. هذا الأمر لم يكن واضحا في السنوات السابقة، لكن عملية الحصار للحكومة الحالية أوضحت أن أي حكومة تريد أن تسير أمورها ينبغي أن تخضع لكل الشروط الدولية، فهل تملك أي شخصية أو أي حكومة الشرعية الشعبية كي تعطي الموافقة على أي توافق سياسي أو ترتيب أو قرار سياسي.

المحور الرابع

إمكانيات تصاعد الصدامات إلى حرب أهلية، وكيفية الحد من ذلك

جواد الحمد

هل يمكن للصراعات أن تتفاقم وصولا إلى الحرب الأهلية بأي شكل من الأشكال الشعبية أو السياسية؟ وما هي العوامل المساعدة على نشوء حرب أهلية؟ وما مدى الحد من إمكانية تفاقمها وبقائها معزولة ومحدودة زمنيا ومكانيا؟ وما هي العوامل التي قد تحد من الحرب الأهلية؟

شاكر الجوهري

أعتقد أن هذا الاحتمال مرتبط بميزان القوى من ناحية ومرتبط بالأهداف السياسية من نواحٍ مختلفة. فإذا اتفقنا على أنه يوجد في داخل فتح الآن تياران يخوضان صراعاً: أحدهما لأهداف سياسية ضد أبو مازن، والآخر لأهداف مصلحية بالانقلاب على أبي مازن، فأرى أن بين الطرفين تفاوتا في الاتجاه إلى الحرب الأهلية.

يهدف أبو مازن إلى احتواء حماس سياسيا من خلال الضغوط، أما هدف الطرف الآخر فهو الإطاحة بحماس وأبي مازن معا من أجل السيطرة على السلطة، وبالتالي فهناك تيار داخل حركة فتح يسعى إلى الحرب الأهلية ولكنه غير قادر على خوضها.

من ناحية أخرى، عند حماس القابلية للوصول إلى عامل سياسي مشترك، ولكن ليس مجانا، أي يمكن أن تقدم تنازلا سياسيا في الفترة المناسبة، وحين تجد إمكانية الحصول على مكتسبات- مثل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وهذا شيء معلن، ولم يعد سرا من الأسرار- مقابل التنازل فهذا ممكن. لكن الخلاف الآن: هل توافقون على إقامة دولة فلسطينية على أراضي حدود ١٩٦٧م مقابل الاعتراف بإسرائيل أم مقابل هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل؟

هم الآن يقولون: إن الهدنة ستكون طويلة الأمد، وهذا ما كان يطرحه الشيخ أحمد ياسين منذ زمن، وهو ما طرحه موسى أبو مرزوق عندما كان رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس عام ١٩٩٤م قبل أن يعتقل في الولايات المتحدة.

الاستعداد والقابلية موجودة، ولكن الظروف غير ناضجة، فإذا نضجت الظروف- وهناك إجماع في هذه الحلقة النقاشية على أن أبا مازن لن يحصل على شيء من الإسرائيليين أو الأمريكان فلماذا تقدم حماس هذه الورقة الآن ولن تحصل على شيء- فإن المسألة محسومة بالمصالح وأهداف أطراف الصراع والقابلية لتقديم التنازلات أو التشدد.

أحمد سعيد نوفل

لا أعتقد أن الشعب الفلسطيني سينجر إلى حرب أهلية؛ لأن الحرب الأهلية في فلسطين تختلف عن الحرب الأهلية في أي مكان آخر، فهي ستتحول إلى حرب عائلية وثارات، وكلنا يدرك هذه الحقيقة، ولا أستطيع أن ألغي من حساباتي العامل الدولي.

الجميع يتمنى ألا نصل إلى حرب أهلية، ولكن تذكروا أيضا أن المقاومة عندما خرجت من لبنان عام ١٩٨٢م خلّفت حرباً أهلية وكانت محدودة بنتائجها فيما بعد.

ولكن هنالك بعض العوامل المساعدة لاحتمال حدوث هذه الحرب وقد لا تحدث، وأعتقد أن استمرار الضغوط العربية والدولية على السلطة الوطنية من أجل الاستمرار في النهج الذي يسيرون عليه، والحصار على

حماس، ومنع وصول المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، وتغيير القيادة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، والادعاء بتأمين البحبوحة الاقتصادية، كل هذا يمكن أن يؤجج الخلافات ويؤدي إلى نوع من الحرب الأهلية المحصورة.

يبدو في الفترة الأخيرة أن كلامهم في الفضائيات أو إطلاق النار في الصباح أو الهجوم على بعض المواقع من مكاتب وبيوت لقيادات في حركة حماس كان نوعا من الحرب، وأخشى أن تؤدي التعبئة من قِبل قيادات حركة فتح إلى إثارة بعض القضايا وإشعال الفتيل في الحرب الأهلية.

في المقابل: ما الأسباب التي يمكن أن تحد من تفاقم الموضوع؟ أعتقد أن الوعي الفلسطيني سيقف في اللحظة الحرجة ويوقف مثل هذه الحرب، ويطردها من طرفي المعادلة، وهناك حكماء مستقلون من الشعب الفلسطيني، وقد سمعنا أن ٦٠ شخصاً وقعوا على مسودة لتقريب وجهات النظر بين حركة حماس وحركة فتح.

أنيس قاسم

حتى لا نقع في محظور الحرب الأهلية عندي ثلاثة أمور أود التحدث عنها:

أولاً: عندي قناعة مطلقة بأن الأمريكان سوف يجتهدون اجتهاداً جدياً لخلق كل الظروف المناسبة لحدوث حرب أهلية كما في العراق، إن لهم مصلحة في ذلك وهي تصب مع مصالح الإسرائيليين، فدرجة الحذر من المخطط الأمريكي يجب رفعها إلى مستويات عليا جدا.

ثانياً: أنا أتوجه إلى حماس- لأنها السلطة الآن وبيدها القرار والسلطة التشريعية والقرار والأغلبية- بإعادة النظر في برنامجها السياسي للوصول إلى تنازلات معينة وتسويات معينة مع الجناح الآخر، ولأنها الآن الجناح القائد فهي تتحمل الالتزام الأكبر في موضوع إيجاد صيغ تنازلية أو صيغ تسوية مع الجناح الآخر.

ولا أتوقع أن يقدم الجناح الآخر من السلطة تنازلات؛ لأن ما يجري الآن هو المحافظة على المصالح التي اكتسبت في الفترة الماضية، ولذلك فإن مراكز القوى ومراكز المصالح الكبرى لا يرجى منها، فهي تناضل من أجل مصالحها الذاتية، وليس غريبا أن كل الناطقين الرسميين الذين يدافعون الآن عن السلطة هم من هذه الطبقة.

ثالثاً: أتمنى أن يكون حسن النية في جميع المفاوضات، يوجد هنالك هرطقة بين الجناحين في المفاوضات أو حين يتوصلون إلى اتفاقات، وكل يوم

نسمعهم يؤكدون أنهم توصلوا إلى اتفاقات، وبعد أن ينفضوا تسمع ممثلي حركة حماس قد خرجوا بتفسيرات، وكذلك الأمر بالنسبة لفتح.

إن ما يخدم القضية الوطنية أن نتناقش على طاولة وجها لوجه وبحسن نية، ولا يجوز أن يخرج كلٌ على حدة بتفسير مختلف.

المحور الخامس

نحو توافق فلسطيني لمنع الاقتتال والصراع الداخلي، والحد من تفاقمه

محمد عقل

ليس عند الشعب الفلسطيني عوامل فرقة، وتوجد حالة انسجام داخل فلسطين، والشعب الفلسطيني ليس دمويا، وإذا أردنا استحضار المشهد الذي حدث في لبنان بين الإخوة في فتح والقوى الأخرى فإن هذه لم تكن حرباً أهلية وإنما هي تصفيات عسكرية داخل التنظيم.

حاضنة الشعب الفلسطيني لم تكن حاضرة آنذاك، أما الآن فالعائلات والبلدان والقرى والإطار التنظيمي حاضنة للشعب، هذا بالنسبة لمشهد الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة لفتح وحماس فهما أكثر حرصاً على أن تملكا زمام المبادرة وأن تكونا أقوى، وبالنسبة لحماس هذه قضية في سيكولوجيتها بخصوص تفكيرها وتدوينها، وتعتبر نفسها امتداداً للأمة الإسلامية، بمعنى أن هناك أنصارا لحماس في ماليزيا مثلا، وهذه قضية تملي إملاءات كبيرة على

حماس، ولا أعتقد أنها تخوض حرباً أهلية؛ لأنها تفقد بذلك شرعيتها التي تم تشكيلها على أنها شرعية الأمة، فإذا دخلت الحرب الأهلية فإنها تبطل شرعيتها التي تشكل لها الدعم المادي والمعنوي والفكري.

وبخصوص قضية انضباط الأمن في الأجنحة العسكرية، فالأجنحة العسكرية لم تترك على هواها إلى الآن، ولا تتصرف إلا بأوامر معينة، بدليل عدم وجود فوضى تيارات في الداخل، وكل شيء منظم، وهذا يدل على أن القيادة الداخلية للتنظيمين هي التي تتخذ القرار العسكري.

أقول: لا بد أن نعمل على تخفيض حدة الصراع في الداخل بإبعاد الملفات الخلافية، وإشغال الإخوة في الداخل بملفات أخرى، بمعنى أن يقبل السيد الرئيس والإخوة الأعضاء في حركة فتح بالأمر الواقع مرحليا خلال الأشهر القادمة، ويمكن أن يسألوا أنفسهم عن طرق إعادة النهضة لنرى إلى أين يمكن أن نصل، وهذه القضية يمكن أن يبرز فيها نوع من الأخذ والرد والعمل داخل الشتات الفلسطيني، وبذلك ينشغل الشعب الفلسطيني بقضية جديدة.

عاطف الجولاني

أتمنى أن أكون متفائلا كسائر الإخوة، وقد ذكرت أن القوى الميدانية ستلعب دوراً في دفع أي طرف من الأطراف للمضي بعيدا عن الصراع. ولكن هنالك عامل آخر مؤثر، وهو العامل الخارجي وتحديدا العامل الأمريكي، وأحببت أن انقل ذات العبارة التي قلتها في بداية الحديث وهي: إن أمريكا لديها استعداد للمضي في خيار المواجهة وأن تتنحى من قضية الحوار وتداعيات أي حدث يحصل، وهذا يعطي مؤشراً على أن الجانب الأمريكي يتجه نحو دفع الأمور نحو المواجهة.

لست متفائلا بألا يكون هنالك مواجهات، وليس بالضرورة حرب أهلية بالمعنى الكامل، ولكن قد تكون المواجهة أشد من التي حصلت في الأيام الماضية، واعتقد أن هذا غير مستبعد، وقضية الاتفاقات والمحاور الموجودة الآن في المنطقة- محور أمريكي أو غير أمريكي- سيكون لها تأثير في تشجيع بعضنا بعضا في الساحة الفلسطينية للمضي بشكل أكبر نحو عملية التصعيد.

إذا حصلت عملية حل الحكومة وتعيين حكومة جديدة، فما سيحصل أن الطرف الآخر سيرفض هذا القرار، ولن يقبل بالأمر الواقع، وسنكون أمام أمر واقع، وليس مستبعدا أن يكـــون

يكون هنالك حكومتان، وهذه قد تكون مقدمات لشكل أكبر من الصراعات.

اقتراحاتي أن ننتقل إلى الجانب العملي، وأن هناك جزءاً آخر مهماً يتمثل في انعكاسات أي صراع في الداخل على الساحات الفلسطينية الخارجية، ولا بد أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار، وأنا أقول: إن أمام الفلسطينيين في الخارج مهمتان أساسيتان:

المهمة الأولى: كيف يساهمون في منع تطور الصراع الخارجي باتجاه الاقتتال؟

المهمة الثانية: كيف يحصّن من هم خارج الساحة الفلسطينية في الشتات من التأثر بأي انعكاسات للصراع الذي يحدث في الداخل، وبالتالي فإن للإخوة الذين معنا هنا دورا كبيرا في دعم القضية الفلسطينية.

أعتقد أن للمخيمات الفلسطينية والشخصيات الوطنية دورا في التعبير عن رأيها في عملية الاقتتال ابتداء، فإذا حصل تحرك وعقدت بعض

اللقاءات في تجمعات للفلسطينيين تمثل الأطراف المختلفة فإنها تعبر عن موقف رافض للحرب والصراع.

لا يوجد إلى الآن دور في الخارج، تحدث الأستاذ جواد عن شخصيات من الداخل الفلسطيني وقعت على مذكرة، ولكن حتى الآن لا يوجد تحرك على الساحة الفلسطينية لتفعيل مثل هذه المذكرة، فلمَ لا تتعاون في ذلك مجموعة من الشخصيات الفلسطينية وغير الفلسطينية ومن مختلف الأوساط ذات الطابع السياسي والديني، ومن الممكن عندئذ أن يكون لها دور جيد.

شاكر الجوهري

إن الصراع يلغي الحكومة والدولة معا، كما حدث في الصومال، ولا مصلحة لحماس في هذا، أما بالنسبة للجناح الأكثر تشددا في فتح فلا مصلحة له في الحرب الأهلية أيضا؛ لأنها ستؤدي إلى مقتل قيادات هذا التيار، فالحرب الأهلية لا يمكن أن تتم بين قيادتي الجانبين وتستهدف القواعد دون القيادات، وهؤلاء يريدون أن يرثوا السلطة لا أن يقدموا أرواحهم فداء للسلطة.

أحمد نوفل

هناك ملاحظة حول الإعلام العربي، إذ إننا نلاحظ أن هنالك بعض الكتّاب الجاهزين لزيادة إشعال الموقف، وبالتالي أعتقد أنه من المفروض على الإعلام العربي أن يلعب دورا من أجل تقريب وجهات النظر، وليس من أجل زيادة التفاقم، أو زيادة حدة الاختلافات بين الفصيلين.

جواد الحمد

شكراً لكم جميعا على هذه المداخلات التي جعلت الحلقة مهمة جدا، ولا بد هنا من تلخيص ما تم طرحه من حضراتكم، فقد وصلت الحلقة إلى أن هذا النزاع لم يكن الأول من نوعه بين الفصائل الفلسطينية، وسبق أن حصل مثل ذلك، إلا أن النزاعات السابقة كانت أشبه بانشقاقاتٍ مبنية على الطابع الأيدلوجي غالباً.

الخلاصة والتوصيات

ناقشت الحلقة أسباب الصراعات الفلسطينية الداخلية ودوافعها ومبرراتها وأكد المشاركون فيها على أن القتال ليس بين كل تنظيمي فتح وحماس، وإنما هناك تيارٌ في فتح يستهدف الإطاحة بحماس، ومن ثم الإطاحة برئيس السلطة محمود عباس من أجل الظفر بالسلطة؛ إذ تجلّى هذا الصراع بين طبقة فسادٍ تهدف للعودة إلى السلطة، وبين ما تحمل حماس من مواقف وطروحات.

كشفت الحلقة خطورة هذه الأحداث، لأنها تدور بين أكبر فصيلين فلسطينيين، وأن الصراع الحالي يحدث داخل الكيان السياسي نفسه وليس في إطار ثورة مسلحة كما كان سابقاً، وأن الدور الخارجي الذي بلغ أوجه في هذه الأزمة قد أُجّج أواره أمريكياً وإسرائيلياً في سياق طريقة المعاملة الأميركية والإسرائيلية مع الأوضاع الفلسطينية منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، إذ أثر الدور الأمريكي مباشرةً في منع بعض الأطراف الفلسطينية من المشاركة في الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

إن هذه النزاعات تهدد مستقبل القضية الفلسطينية بأكملها؛ لأن المستفيد الوحيد من تواصلها هو العدو الإسرائيلي، ولأنها تعمّق

الانقسامات داخل الفصائل الفلسطينية نفسها، مما يعني خسارة القضية الفلسطينية لعناصر الوحدة والتماسك فيها، في حين أن إصرار بعض الأطراف على إفشال التجربة الجديدة فلسطينياً هو إضرارٌ بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

ونبه المشاركون إلى أن ما تقوم به الإدارة الأمريكية والإسرائيلية من أعمال لا تهدف إلى إفشال الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس في تجربتها فحسب، بل تهدف إلى تصفية التيار المقاوم كلّه في الوطن العربي، من خلال توجيه الضربات لتجربة حركة حماس وتشويه كل ما يتعلق بها، وتكريس الجهود لضرب روح المقاومة على المستوى العربي والإسلامي على حدٍ سواء.

وقدم المشاركون عددا من الاقتراحات والتوصيات التي تحول دون استمرار الاقتتال الفلسطيني وتحول دون تفاقمه، من بينها:

- مساهمة الدول العربية والإعلام العربي في التقليل من حدة الأزمة بدلاً من تأجيجها
- تفويت الفرصة على الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين تسعيان إلى اندلاع اقتتالٍ داخلي
- الدعوة إلى تشكيل هيئة عربية فلسطينية للمصالحة

- دعوة طرفي النزاع إلى ضبط النفس وتوحيد الجهود وتوجيهها نحو العدو الحقيقي المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي
- الدعوة إلى عقد اجتماع عالي المستوى بين المكتب السياسي لحركة حماس واللجنة المركزية لحركة فتح لوضع قواعد العلاقة بينهما وضوابطها، بما يحقق المصالح الوطنية العليا.

قائمة المشاركين

- **الدكتور أنيس القاسم** — **محام وخبير في القانون الدولي**
- **الأستاذ محمد الأعرج** — قيادي في حركة فتح وعضو المجلس الوطني الفلسطيني
- **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل** — أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك
- **الأستاذ محمد خليل عقل** — عضو مجلس النواب الأردني
- **الأستاذ عاطف الجولاني** — رئيس تحرير صحيفة السبيل
- **الأستاذ شاكر الجوهري** — كاتب صحفي
- **الأستاذة غادة عناب** — كاتبة صحفية
- **الأستاذ جواد الحمد** — مدير مركز دراسات الشرق الأوسط (مدير الحلقة)

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١. مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٢. آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
٣. منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
٤. انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
٥. الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
٦. المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة السابعة.
٧. تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
٨. العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
٩. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية
١٠. الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
١١. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
١٢. قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة
١٣. الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
١٤. انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.

١٥. الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن

١٦. انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي

١٧. الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر

١٨. رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات

١٩. المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات

٢٠. في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، الطبعة الخامسة.

٢١. الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل

٢٢. الدولة الفلسطينية المستقلة

٢٣. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط

٢٤. معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، الطبعة الثانية.

٢٥. الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.

٢٦. دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.

٢٧. مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، الطبعة الثانية.

٢٨. مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

٢٩. أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.

٣٠. القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).

٣١. اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
٣٢. دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، الطبعة الثالثة.
٣٣. إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
٣٤. عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
٣٥. مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
٣٦. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (باللغة الإنجليزية).
٣٧. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
٣٨. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
٣٩. التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
٤٠. المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
٤١. الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٢. مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
٤٣. أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
٤٤. انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
٤٥. المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
٤٦. الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
٤٧. نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.

١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.

١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)، ٢٠٠٢.

١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد(٢١)،٢٠٠٢.

١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد(٢٠)، ٢٠٠٢.

١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.

١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.

١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.

٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.

٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.

٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.

٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠و١١).

٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان(٨،٩).

٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد(٦).
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤و٥).
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢و٣).
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.